الكويت تشدد على تنفيذه بشكل فوري

العتيبي: غياب تام لتنفيذ أحكام القرار 2401 الخاص بسورية

أكدت دولة الكويت انه بعد مضي 15 يوما على اعتماد مجلس الامن الدولي بالاجماع القرار 2401 الذي طالب جميع الاطراف بوقف اطلاق النار دون تأخير لمدة 30 يوما من اعتماد القرار في كافة انحاء سوريا فإنه ومع الاسف الشديد لا يزال هناك غياب تام لتنفيذ أحكامه.

جاء ذلك في كلمة مندوب دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة السفير منصور العتيبي التي ألقاها الاثنين نيابة عن دولة الكويت والسويد خلال جلسة مجلس الامن حول سوريا وتنفيذ القرار رقم 2401 هنا.

واوضح العتيبي «ان القرار جاء بهدف ايصال المساعدات الانسانية للمحتاجين وانهاء الحصار على المناطق السكنية ولا تزال العمليات العسكرية في سوريا تمنع ايصال المساعدات الانسانية والطبية الى كافة المناطق السورية وتحديدا في الغوطة الشرقية وبشكل خاص من قبل السلطات السورية».

وذكر العتيبي ان فرق الامم المتحدة وشركائها في المجال الانساني لم تتمكن من توفير المساعدات الانسانية بشكل آمن في الغوطة الشرقية التي تمثل الاولوية من ضمن المناطق السورية باعتبارها محاصرة منذ عام 2013 ويقطنها نحو 400 الف شخص.

وفي اشارة الى عدد من الملاحظات حول تطبيق القرار قال العتيبي «لقد تابعنا بقلق عميق عدم قدرة الامم المتحدة وشركائها في المجال الانساني على الدخول الى المناطق المحاصرة والعقبات والعراقيل التي واجهت وجه الخصوص السلطات السورية تكثيف عدد القوافل الاسبوعية الى عملها في بعض المناطق».

واشار الى ما «حدث في دوما بالغوطة الشرقية يوم 5 مارس وهو اليوم الاكثر دموية منذ اعتمادنا للقرار 2401 بعد مقتل 100 شخص على الاقل فقط في يوم واحد في ذلك اليوم كانت آمال المدنيين متعلقة بالحصول على المساعدات الانسانية التي تبقيهم على قيد الحياة وكنا نتطلع لأن تكون اول بادرة ايجابية بالوصول الى نحو 90 الف شخص يحتاجون تلك المساعدات في الغوطة الشرقية».

واضاف العتيبي «ان ما حدث هو انخفاض ذلك العدد الى اكثر من النصف نتيجة قيام السلطات السورية بإزالة المواد الطبية اللازمة من حمولة تلك القوافل دون مبررات واضحة وعلى الرغم من ان السلطات السورية كانت على علم مسبق وفقا للاجراءات المتبعة بكافة محتويات تلك القوافل الانسانية».

وتابع قائلا «ان ما يبعث على القلق العميق هو اضطرار قوافل الامم المتحدة وشركائها الى وقف عملياتها قبل اتمام افراغ حمولتها بسبب استمرار القصف الجوي المتواصل على دوما ونطالب السلطات السورية بإعطاء اذن فوري لقافلتين اسبوعيا الى الغوطة الشرقية ووجهة اضافية اخرى بناء على طلب الامم المتحدة».

وطالب العتيبي جميع الاطراف بتوفير الضمانات الامنية المناسبة لهذه القوافل والسماح لموظفي الامم المتحدة بمرافقة القوافل مجددا التأكيد على ضرورة التزام جميع الاطراف وعلى وجه الخصوص السلطات السورية بمسؤولياتهم في حماية كافة العاملين في المجال الانساني بما في ذلك وكالات الامم المتحدة وشركائها المعنيين.

ورحب بدخول ما تبقى من قوافل انسانية تحمل مواد غذائية مقدمة من الصليب الاحمر وبرنامج الاغذية العالمي الى دوما يوم الجمعة الماضي وهي المرة الثانية التي تدخل فيها قوافل انسانية الى تلك البلدة خلال اسبوع حيث يجب البناء على هذا الامر نحو تكثيف عدد القوافل الاسبوعية الى الغوطة الشرقية بشكل مستدام.

واكد العتيبي من جديد مطالبة المجلس بالاجلاء الطبي الفوري غير المشروط على اساس الحاجة الطبية ابتداء من هذا الاسبوع ومطالبة السلطات السورية بمنح الاذن والعمل للامم المتحدة وشركائها التنفيذيين لتحقيق هذه الغاية.

ورأى «ان استمرار القتال حتى الآن وتحديدا عبر الغارات الجوية التي لم تتوقف يدعونا الى مطالبة المصنفة في قائمة مجلس الامن في السلطات السورية مجددا على وجه الخصوص بالالتزام بأحكام القرار والقانون الدولي في سبيل فتح المجال امام المساعدات الانسانية للوصول الى المحتاجين ونعتقد بأن فرض هدنة يومية لمدة خمس ساعات في الغوطة الشرقية أمر لا يساعد على تنفيذ القرار».

واشار الى «ان الامم المتحدة اكدت أن أعداد المقاتلين من الجماعات الارهابية الغوطة الشرقية لا يتجاوز 350 مقاتلا ولا يمكن القبول باستمرار العمليات العسكرية بحجة مكافحة الارهاب عندما تمنع بشكل فعال تسليم المساعدات الانسانية خلافا لمتطلبات القرار».

وشدد على ان القرار 2401 الذي تم اتخاذه بالاجماع هو واجب النفاذ بشكل فوري على جميع الاطراف وفي هذا الصدد «اخذنا علما باستعداد بعض المجموعات المعارضة في الغوطة الشرقية للالتزام بأحكام القرار وطرد الجماعات الارهابية التي حددها مجلس الامن ونعرب عن دعمنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للامين العام ستافان دي ميستورا من اجل تفعيل ذلك دون تأخير».

وبين العتيبي ان الاستماع الى احاطة من قبل الامين العام للامم المتحدة اليوم حول حالة تنفيذ القرار 2401 هو أحد ادوات المراقبة التي تضمنها القرار لكن تبقى الآليات الرئيسية في اتفاقات وقف اطلاق النار الموجودة اصلا ومنذ مدة ما بين اطراف النزاع واهمها اتفاق (استانا) الذي ترعاه الدول الضامنة روسيا وتركيا وايران والاتفاق الذي تشرف عليه كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية المنبثق عن مجموعة الدعم الدولية لسوريا.

ولفت الى ان القرار اكد على ضرورة تفعيل هذه الاتفاقات في سبيل التوصل الى وقف لاطلاق النار لمدة 30 يوما بهدف وصول مستدام للمساعدات الانسانية في كافة مناطق سوريا داعيا اطراف تلك الاتفاقات الى مضاعفة جهودهم في سبيل تنفيذ احكام القرار 2401.

وأفاد العتيبي بأن «الموقف الموحد الذي وجهه مجلس الامن للشعب السوري وللعالم باعتماده القرار 2401 يوم 24 فبراير الماضي يجب استثماره على نحو سريع وفعال فالقرار انساني بالدرجة الاولى وهناك مسؤولية جماعية علينا كأعضاء في مجلس الامن وخاصة الاطراف ذات التأثير في صون مصداقيتنا امام العالم والعمل على تنفيذ احكام القرار 2401».

وشدد على ان احكام القرار صالحة حتى بعد مرور 30 يوما من تاريخ اعتماده مؤكدا التزام الكويت الكامل بالاستمرار بالمتابعة الحثيثة لحالة تنفيذ القرار في التقارير الشهرية للمجلس «ولن ندخر جهدا لاحراز تقدم في التنفيذ لا سيما ان هذا الشهر يصادف بداية السنة الثامنة من الصراع في سوريا».

وعبر العتيبي عن الاسف بأنه «لا تزال هناك حاجة لوقف العنف في سوريا فضلا عن الحاجة لوصول قوافل المساعدات الانسانية اسبوعيا عبر خطوط النزاع وعمليات الاجلاء الطبي وحماية المدنيين والمستشفيات وانهاء الحصار اذ لا يمكننا خذلان الشعب السوري وسنواصل السعي لتنفيذ هذه المطالب المشتركة التي حددناها».

وختم العتيبي كلمته بتجديد التذكير بأن غياب اي تسوية سياسية للنزاع في سوريا استنادا الى قرار مجلس الامن 2254 سيؤدي الى المزيد من التدهور في الوضع الانساني.

السفير منصور العتيبي يلقي كلمة خلال جلسة مجلس الامن حول سورية وتنفيذ القرار رقم 2401

على هامش استضافته في ديوانية الجمعية الطبية

القناعي: وزير الصحة استمع إلى مشاكل الأطباء ووعد بوضع كافة الحلول للقضاء عليها

رياض عواد

الأمين العام للجمعية الطبية الكويتية د.محمد القناعي عن بدء الجمعية بتقديم وثيقة «المسئولية الطبية» التأمين ضد الأخطاء الطبية بمميزات للأطباء بقسط سنوي يبدأ من 75 دينار بالتنسيق مع إحدى المؤسسات البنكية، مشيرا الى ان وثيقة التأمين تهدف الى حماية الاطباء والمريض في الوقت نفسه، وتخلق أريحية في العمل للكادر الطبي.

جاء هذا في تصريح صحافي على هامش استضافة الجمعية الطبية وزير الصحة د.باسل الصباح في ديوانية الجمعية مساء امس الاول بحضور عدد من الاطباء.

وذكر ان وزير الصحة قد استمع الى مشاكل وقضايا الأطباء ووعد بوضع كافة الحلول للقضاء على كافة المعوقات بهدف الارتقاء بالمنظومة الصحية، كما اكد الوزير على وقوفه مع كافة مطالب الاطباء وتسخير الجهود لتحقيقها

وبين انه تم مناقشة متابعة اعمال لجنة المطالبات والتواصل مع ديوان الخدمة المدنية

د.باسل الصباح يتوسط المطيري والقناعي

مع وزير الصحة د.باسل الصباح الذي وعد بالتواصل شخصيا مع الديوان لمتابعة جميع البدلات المستحقة للأطباء.

وافاد د.القناعي ايضا انه تم مناقشة آلية استدعاء الاطباء للتحقيقات من قبل وزارة الداخلية، وان تكون الالية لا تأثر على دورهم الإنساني والمهني في العمل، بحيث وعد الوزير الصباح بالتنسيق مع وزارة الداخلية بهذا الشأن.

العفاسي: تدشين المرحلة الثانية من «الإعلان الإلكتروني» لتبسيط إجراءات التقاضي

قال وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الإسلامية الكويتي المستشار فهد العفاسي ان المرحلة الثانية من مشروع الاعلان الالكتروني التي دشنها أمس الثلاثاء تسهم في تبسيط اجراءات التقاضي وتسرع من وتيرة الفصل في القضايا.

وأضاف العفاسي في تصريح للصحفيين عقب حفل تدشين المرحلة الثانية من المشروع أن (العدل) تسعى عبر هذا المشروع الذي أطلقت مرحلته الأولى في 6 مارس 2016 الى تقديم افضل الخدمات للمتقاضين وتحقيق العدالة الناجزة.

وأوضح أن تدشين (الإعلان الالكتروني) يأتي تفعيلا للقانون رقم 26 لسنة 2015 الذي اختصت مرحلته الاولى بمعاملات وزارة العدل مع ادارة الفتوى والتشريع في حين تختص (الثانية) بمعاملات مجلس الأمة وهيئة اسواق المال وبلدية الكويت مع الفتوى والتشريع.

من جانبه قال وكيل وزارة العدل عبداللطيف السريع في كلمة القاها خلال حفل التدشين ان الوزارة حريصة على استكمال مراحل الاعلان الالكتروني التزاما منها بتفعيل نص القانون رقم 20 لسنة 2014 بشأن المعاملات الالكترونية والقانون رقم 26 لسنة 2015 وتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وأضاف السريع ان هذا المشرع يعد ابرز دعائم تسهيل اجراءات التقاضي باعتباره نقلة نوعية في التعاملات الالكترونية الخاصة بالعمل الحكومي بما يطرحه من رؤى لاختصار الوقت والجهد والتكلفة وسرعة اقرار حقوق المتقاضين.

المستشار فهد العفاسي يتوسط الحضور خلال حفل تدشين المرحلة الثانية من مشروع الاعلان الالكتروني

«السكنية» تستدعي الدفعة التاسعة من القطعة الـ2 لقسائم «جنوب عبدالله المبارك»

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية الكويتية أنها ستوزع الدفعة التاسعة من القطعة الثانية للقسائم الحكومية في مشروع جنوب عبدالله المبارك الإسكاني من السنة المالية الحالية متضمنة 326 قسيمة بمساحة 400 متر مربع لكل منها وذلك لأصحاب الطلبات حتى 25 اكتوبر 1999.

ودعت المؤسسة في بيان صحفي أمس الثلاثاء المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية في المشروع المذكور إلى مراجعتها يومي الخميس والأحد المقبلين مصطحبين معهم البطاقة المدنية وقرار التخصيص لتسلم بطاقة القرعة.

وقالت إن بطاقات الاحتياط ستوزع الاثنين المقبل في حين ستجرى القرعة يوم الأربعاء من الأسبوع المقبل مبينة أن من يتخلف عن تسلم بطاقة القرعة الخاصة به خلال الأيام المحددة سيتم استبعاد اسمه وإدخال الاسم الذي يليه في التخصيص.

ودعت المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية في تلك القطعة ولم ترد أسماؤهم ضمن الكشف إلى مراجعتها الاثنين المقبل مصطحبين معهم قرار التخصيص والبطاقة المدنية للدخول ضمن قائمة الاحتياط.

وذكرت أن المواطنين الواردة أسماؤهم وتعذر عليهم الحضور أو ليس لديهم الرغبة في دخول القرعة على هذه القسائم المعلن عنها لن تدرج أسماؤهم في الدفعات المقبلة إلى حين مراجعة إدارة التخصيص في المؤسسة.

المؤسسة العامة للرعاية السكنية الكويتية

الكويت تؤكد التزامها بالاتفاقيات الدولية للتصدي لمشكلة المخدرات في العالم

أكدت دولة الكويت أمس الثلاثاء التزامها بتنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة المخدرات مشيرة إلى سعي السلطات المختصة بها الى وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لتحقيق الامن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

جاء ذلك في كلمة ألقاها سفير دولة الكويت لدى النمسا وممثلها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا صادق معرفي بصفته رئيس وفد دولة الكويت خلال اجتماعات الدورة 61 للجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة في فيينا حاليا.

وقال السفير معرفي إن السلطات الكويتية المختصة سعت الى وضع استراتيجيتها الشاملة والمتكاملة اعتمادا على مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية ومحاولة ترويجها بالتعاون الوثيق مع الجهات المحلية والدولية.

وأوضح ان الاستراتيجية تركز على الجانب الوقائي من خلال نشر الوعي والتحذير من مخاطر المخدرات وآثارها وتكثيف الحملات التوعوية في وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بالإضافة الى عقد الندوات في المعاهد التعليمية وأماكن العمل التي تستهدف بالدرجة الأولى شريحة الشباب.

كما لفت إلى أن الاستراتيجية تسعى إلى تحقيق الشراكة المجتمعية بالعمل على تعزيز التنسيق للتصدي لآفة المخدرات بالتعاون مع اللجان الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

واكد السفير معرفي حرص دولة الكويت على الاهتمام بعلاج المدمنين والمتعاطين ورعايتهم وتأهيلهم بالتعاون مع القطاع الخاص وجمعيات النفع العام عن طريق إيداعهم في مراكز لإعادة التأهيل ومستشفيات متخصصة تستخدم أحدث الأساليب المتبعة والعمل على تنفيذ برامج تأهيلية وعلاجية بمشاركة الجهات المختصة بهدف علاج المدمنين وتأهيلهم للعودة إلى المجتمع في إطار رؤية إنسانية تعتمد على الإصلاح والتأهيل الصحي والنفسي.

وأعرب عن تطلع وفد الكويت باهتمام بالغ للنتائج التي ستؤول اليها الدورة المزمع عقدها العام المقبل والتي تصادف مرور عشر سنوات على الاعلان السياسي لعام 2009 والعمل على استعراض ما تحقق من أهداف لاسيما في ضوء التحديات المتغيرة والتطورات الجديدة التي تشهدها جريمة المخدرات وطرق ترويجها من خلال التكنولوجيا والانترنت. ودعت دولة الكويت في كلمتها الى ضرورة أن يركز الاجتماع الوزاري المزمع عقده العام المقبل على النظر في مد أجل الموعد المستهدف لما بعد عام 2019 للتنفيذ الكامل للأهداف الواردة في الاعلان والسعي الى القضاء التام على كافة الأنشطة الاجرامية لاسيما الطلب غير المشروع على المخدرات والحد من زراعة كافة انواع المخدرات وايلاء الاهمية اللازمة للروابط المتزايدة بين الاتجار بالمخدرات وكافة اشكال الجريمة المنظمة خاصة الارهاب وتمويله من خلال تكثيف التعاون الدولي والإقليمي.

وجددت دولة الكويت في ختام الكلمة تأكيدها على مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام الخصوصيات الثقافية والدينية والاجتماعية لكل دولة واحترام مبادئ حقوق الانسان.

كما أعربت عن قلقها البالغ حول المناداة بإباحة أو تقنين بعض المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وهو الأمر الذي يشكل تحديا للاتفاقيات الدولية وخطرا يهدد أمن واستقرار الدول وعائقا يحول دون إيجاد مجتمع خال من السموم المخدرة.

السفير صادق معرفي يترأس وفد الكويت

وكيلة «التربية» ناقشت تسكين شواغر الوظائف الإشرافية ورفع الكشوفات بالوظائف الإشرافية

رياض عواد

عقدت وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم العام فاطمة الكندري اجتماعا مع مدراء عموم المناطق التعليمية وذلك لبحث ومناقشة استعدادات وزارة التربية للعام الدراسي القادم ومناقشة اخر المستجدات على الساحة التربوية، وتناول الاجتماع العديد من الموضوعات التربوية الهامة منها تسكين الشواغر من الوظائف الإشرافية ورفع الكشوفات بالوظائف الإشرافية في المدارس في كل أسبوع للتعرف على الشواغر في المدارس وسد احتياجات المناطق من الكوادر التعليمية والإدارية ومتابعة عقود الصيانة مع قطاع المنشآت التربوية وبما يتعلق بالنظافة والحراسة بمتابعتها مع إدارة الخدمات العامة بوزارة التربية.

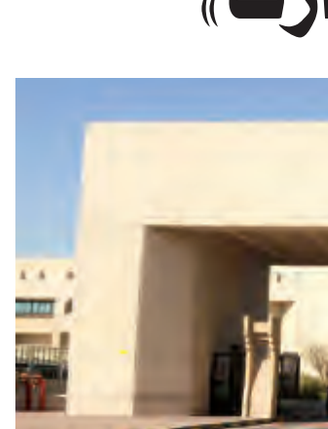
فاطمة الكندري